

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٢

بالعفو عن باقى مدة العقوبة المحكوم بها على المتهمين
فى القضية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ أمن دولة عسكرية عليا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون العقوبات والقوانين المعدلة والمكاملة له ؛

وعلى قانون الأحكام العسكرية والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - يعفى عن باقى مدة العقوبة المحكوم بها على كل من :

رائد سابق / كمال محمد القصبي .

رائد سابق / حافظ موسى على عامر .

مدنى / محمد سعد الدين طاهر .

تقيب سابق / محمود شكرى بدر الدين .

رائد مهندس سابق / على عبدالعال نايل .

فى القضية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ أمن دولة عسكرية عليا وكذلك عن كافة
العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم المشار اليه .مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٢ (٣ مايو سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢١٥ لسنة ١٩٧٢

باعتبار مشروع إقامة محطة رفع المجارى رقم ٢ بمنطقة الهرم

بمحافظة الجيزة من أعمال المنفعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقارنات
للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام
الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على المقارنات ،

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة محطة رفع المجارى
رقم ٢ بمنطقة الهرم بالجيزة الموضح حدوده ومعامله على الرسم المرافق
لهذا القرار .مادة ٢ - تستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ
المشروع المشار إليه فى المادة السابقة والبالغ مساحتها ١٢٦٥ مترا مربعا
ملك السادة المذكورين بالمذكرة والكشف المرفقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ شبان سنة ١٣٩٢ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

مذكرة

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٢١٥ لسنة ١٩٧٢
باعتبار مشروع إقامة محطة رفع المجارى رقم ٢ بمنطقة الهرم
بمحافظة الجيزة من أعمال المنفعة العامةفى إطار خطة الدولة التى تهدف إلى رفع المستوى الصحى للواطنين
عن طريق زيادة كفاءة تضريف جهاز المجارى والصرف الصحى
وافق السيد محافظ الجيزة على إقامة محطة رفع المجارى رقم ٢ بمنطقة الهرم
وذلك لمواجهة الزيادة فى صرف التخلّفات السائلة بالمنطقة والتى ترتبت
على انتشار العمران .وتم اختيار الموقع اللازم لإقامة المحطة المذكورة ضمن القطعة رقم ٧٥٣
المشتقة من رقم ١٧ أصلية بمحوض أم صكر نمرة ٩ بزمام مدينة الجيزة
والدق على مصرف الكبارى عموى ، وهو عبارة عن قطعة أرض فضاء
داخل كردون مدينة الجيزة تبلغ مساحتها ٧ قراريط وه أسهم ملك وقف
أهل محمد حسن المنوفى حسب ما هو وارد بقدر المساحة المعمول به ١٩٣٦ ،
والمالكين الظاهريين لهذه المساحة هما السيد / محمد سعد الدين يوسف
حسن المنوفى ، والسيد محمد عز الدين يوسف حسن المنوفى الذين وافقا
على إقامة المشروع على المساحة المذكورة من أملاكهما .وقد أشارت الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى إلى أنه نظرا لأهمية
هذا المشروع وضرورة سرعة تنفيذه فقد صدر قرار السيد محافظ الجيزة
رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٢/٨/١٩٧٠ بالاستيلاء المؤقت على المساحة المذكورة
لتنسك الهيئة من تنفيذ المشروع عليها .